ملخص تنفيذي

تحت رحمة المناخ

تأثير التغيرات المناخية على النازحين في اليمن

فبراير/شباط 2025

حلم أخضر
Holm Akhdar

© حلم أخضر للدراسات والاستشارات البيئية

تحت رحمة المناخ

تأثير التغيرات المناخية على النازحين في اليمن

ملخص تنفيذي

فبراير/شباط 2025

المؤلفين:

محمد الحكيمي

أماني محمد

مها الصالحي

الناشر:

حلم أخضر للدراسات والاستشارات البيئية

Holm Akhdar for Environmental Studies & Consultancy

مؤسسة استشارات وأبحاث بيئية، مرخصة من وزارة الصناعة والتجارة في الجمهورية اليمنية، ومقرها العاصمة المؤقتة عدن. تحمل سجل تجاري رقم (22971). تسعى إلى إحداث تأثير إيجابي في السياسات البيئية والمناخية. وتعزيز الوعي والمعرفة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية من خلال العمل مع أصحاب المصلحة، بهدف تكريس الفهم المشترك للتحديات البيئية والمناخية في اليمن.

© 2025 - جميع الحقوق محفوظة

لا يجوز استنساخ أو إعادة إنتاج أي جزء من هذا المستند، أو تخزينه في نظام استرجاع، أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية أو تصويره أو تسجيله أو النسخ الضوئي، بما في ذلك الصور الفوتوغرافية والرسوم البيانية دون الحصول على إذن كتابي مسبق من مالك حقوق النشر. ويرجى توجيه جميع الاستفسارات إلى الناشر.

حلم أخضر Environmental Consultancy

Holm Akhdar

شارع إنماء، مديرية البريقة، العاصمة المؤقتة عدن.
الجمهورية اليمنية.

للتواصل:

contact@holmakhdar.com

www.holmakhdar.com

صورة الغلاف:

مخيم للنازحين دمرته عاصفة محملة برياح شديدة، شمال غرب اليمن، يناير/كانون الثاني 2024. © حلم أخضر للاستشارات البيئية/عيسى أحمد.

أنجزت هذه الدراسة بدعم وتمويل من وزارة الشؤون الخارجية الفيدرالية في الاتحاد السويسري (FDFA) من خلال سفارة سويسرا لدى سلطنة عُمان واليمن.

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Federal Department of
Foreign Affairs FDFA

إخلاء المسؤولية:

الآراء والنتائج الواردة في هذه الدراسة، تعبر عن وجهة نظر المؤلف ("المؤلفين")، ولا تمثل بالضرورة أراء حلم أخضر للدراسات والاستشارات البيئية. كما أن كافة المحتويات والنتائج والتوصيات الواردة في هذه الدراسة، لا تعبر بأي حال من الأحوال عن مواقف الاتحاد السويسري، أو وزارة الخارجية الفيدرالية الاتحادية (FDFA)، أو سفارة سويسرا لدى سلطنة عُمان واليمن.

يرجى مراعاة البيئة، قبل طباعة هذا المستند!
اسأل نفسك عما إذا كنت تحتاج حقاً إلى نسخة ورقية.

> يؤثر تغير المناخ على الجميع، لكن الجميع لا يتأثرون بشكل متساوي. " [1]

على الرغم من سنوات الإهمال العالمي، فإن الصراع في اليمن قد جعل تغير المناخ لا يقل تهديدًا للبلاد عن الوباء والعنف الناجم عن الصراع.[2] إذ يتعرض اليمن سنوياً لكوارث الطقس والحوادث المناخية المتطرفة، كالعواصف الممطرة، والسيول والفيضانات المفاجئة، والانهيارات الأرضية، وموجات من الجفاف والحر. تعد اليمن واحدة من أكثر البلدان عرضة للتغيرات المناخية على مستوى العالم، وهي الأقل استعداداً لمواجهتها أو التكيف معها.[3]

في السنوات الأخيرة، تسبب تزايد وتيرة الكوارث الطبيعية - مثل الأعاصير والعواصف والفيضانات - في خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات؛ وتدمير الملاجئ والبنى التحتية المتضررة أصلاً من الصراع. وأدت كثافة التقلبات المناخية الشديدة إلى خلق أزمة داخل الازمة الكبرى بالبلاد. تمثلت في تضرر مخيمات إيواء النازحين المرتبطة بالصراع والعنف جراء العواصف والفيضانات. ونزوح مجتمعات سكانية جديدة بسبب تأثير التغيرات المناخية.

كل هذه العوامل فاقمت الكلفة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في البلاد، وتسببت بزيادة نقاط الضعف لدى مجتمعات الخطوط الامامية، وأسهمت في زعزعة الاستقرار والتوترات الاجتماعية وتدهور سبل العيش. مما زاد من تعقيد الأزمة الانسانية في ظل تزايد الفقر ونقص الغذاء، واستمرار النزاعات التنظيمية والمؤسسية، وزيادة الهشاشة، وسوء إدارة مخاطر الكوارث داخل المجتمعات المحلية المتأثرة بالصراع وتغير المناخ.

لقد أدى الصراع في اليمن لأكثر من عقد من الزمان إلى خلق واحدة من أكثر الأزمات الإنسانية حدة في العالم، وواحدة من أكبر أزمات النزوح في العالم حسب وصف وكالات الأمم المتحدة. فمنذ العام 2015، نزح حوالي 4.5 مليون فرد داخليًا، في حين أن قرابة 1.6 مليون نازح يعيشون في 2,284 موقعاً من مخيمات استضافة النازحين في البلاد.[4] وفقًا للبيانات المتاحة، فإن النزوح الناجم عن المناخ آخذ في الارتفاع، حيث أدت الكوارث الطبيعية، بما في ذلك العواصف والفيضانات والجفاف والانهيارات الأرضية إلى نزوح 933000 فرد بين عامي (2008 -2023).[5] وفي العام 2024، أفاد صندوق الأمم المتحدة للسكان بنزوح حوالي 500 ألف شخص بسبب الأمطار والفيضانات.[6] ومع بلوغ أعداد النازحين داخلياً في اليمن، أكثر من حوالي 4.5 مليون شخص. بينهم أكثر من قرابة 1.6 مليون نازح يعيشون في المخيمات. فإن تعاقب موجات النزوح الداخلي نتيجة هذه العوامل، قد أدت بدورها الى تأجيج التوترات الاجتماعية القائمة حول الأراضي والمياه. والتسبب بنزاعات جديدة داخل المجتمعات المستضيفة، وبالتالي ازدياد حركة النزوح من جديد، في دورة نزوح غير متوقفة.

الغالبية العظمى من النازحين اليمنيين، يسكنون في مخيمات أنشأت بشكل عشوائي، وتفتقر التخطيط للطوارئ. حيث "تقع حوالي 40% من مواقع هذه المخيمات معرضة لمجرى السيول والفيضانات".[7] مما يجعل هذه المواقع تحت وطأة المخاطر المناخية وتقلباتها المستمرة. وبالتالي استمرار النزوح المناخي. ولعل ما يزيد من خطورة زعزعة استقرارهم، هو أن غالبية مخيمات النازحين، شيدت على أراضي معظمها غير مملوكة للدولة، بل يملكها أفراد من المجتمع المضيف. ولا توجد عقود ايجار مكتوبة لهذه المخيمات. الأمر الذي يولد مشكلة النزاع

1 - Yuen et al., (2017). Guide to Equitable, Community-Driven Climate Preparedness Planning. UNSD. https://www.usdn.org/uploads/cms/documents/usdn_guide_to_equitable_community-driven_climate_preparedness-_high_res.pdf

2 Alshamiry, F, (2023). Climate change in Yemen: risks, realities and solutions. https://www.commonspace.eu/young-voices/climate-change-yemen-risks-realities-and-solutions

3 - WFP. (2024). What's Happening in Yemen? An Explainer on the Conflict and Its Impact on Civilians. URL: https://www.wfpusa.org/articles/whats-happening-yemen-explainer-conflict-impact-civilians/

4 - CCCM Cluster. (2024), Yemen - CCCM Cluster IDP Sites Master List. https://data.unhcr.org/en/documents/details/108242

5 - IDMC. (2023). Country Profile: Yemen: Internal Displacements, Conflict, Violence Disasters. (2008 - 2023), https://www.internal-displacement.org/countries/yemen/

6 - IFRC. (2024). Yemen: Flood Operation Update 01. https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-flood-operation-update-1-mdrye014

7 - CCCM Yemen. (2023). Situation Yemen: CCCM Overview. Retrieved from UNHCR Operation Data Portal: https://data.unhcr.org/en/situations/yemen_cccm

على الأراضـي. وحالياً "هناك 103 من مخيمات النازحين الداخليين بالبلاد مهددة بالإخلاء الفوري".[8] فضـلاً عن أن خيام النازحين رديئة وبعضها مبنية من مواد خفيفة كالطرابيل، أو أكواخ من القش أو الصفيح الذي يزداد سخونة في الصيف. وقد أفاد الكثير من النازحين أن حصولهم على خيام جديدة من قبل الجهات الفاعلة، عادة ما يكون كل سـنتان إلى 3 سـنوات. كما تفتقر الغالبية العظمى من النازحين الداخليين في المخيمات إلى مصـدر ثابت للدخل، وإلى شبكات الأمان الاجتماعي التي تمكنهم من الحصول على مساكن أفضل وأكثر أماناً.

عندما ينزح الناس، تتغير حياتهم بين عشية وضحاها. ويصبحون في الخطوط الأمامية لمجتمعات ضعيفة، تتأثر بشـكل غير متكافئ من تغيرات المناخ. وعلى الرغم من أن مجتمعات الخطوط الأمامية بما في ذلك النازحين، والمهمشين، والنساء، وذوي الاحتياجات الخاصة، غالباً ما تكون الأقل مساهمة في مفاقمة أزمة المناخ. إلا أنها الأكثر تضررًا من تأثيراته المستمرة. فالمخيمات المؤقتة لا توفر للنازحين الاستقرار والأمن، وتجعلهم أكثر عرضة لمجموعة واسـعة من المخاطر المباشـرة. ومن دون اتخاذ التدابير والعمل المناخي؛ فإن تأثير تغير المناخ على النازحين داخليًا في اليمن لن يقتصر على الوضع الراهن، بل سيمتد إلى الأجيال المتعاقبة داخل كل مجتمع محلي، مما يُديم دورات من الضعف والنزوح المناخي.

في الجلسـات النقاشـية التي عقدها حلم أخضـر للاسـتشـارات البيئية، مع قادة وأعضـاء مجتمع النزوح، حدد المشـاركون مجموعة من الأسـباب التي تسـهم في زيادة المخاطر المناخية على مجتمعاتهم. منها: عدم وجود خطط لطوارئ المناخ في كافة المخيمات، وعدم وجود أنظمة انذار مبكر للحد من الكوارث على مجتمعاتهم والمجتمع المضيف. وضعف التوعية والاستعداد المبكر للكوارث، والتي يحتاج لهما النازحين بشدة. يعد الافتقار إلى أنظمة الإنذار المبكر (EWS) في المجتمعات المحلية وجميع مخيمات النازحين. أحد التحديات الرئيسـية التي تواجه اليمن. مما يضـع البلاد في حالة من عدم اليقين أمام مخاطر الطقس وتهديدات المناخ؛ في ظل عدم وجود بيانات مناخية محدثة، ونقص محطات الأرصـاد والمحطات المناخية الحديثة. حيث تقتصـر أنظمة الإنذار المبكر المتوفرة حاليا لحماية المدن التاريخية: مدينة صنعاء القديمة، ومدينة شبام المسورة في حضرموت. ولا تزال 20 محافظة محلية غير مغطاة بهذه الأنظمة. في حين تركز أنظمة الإنذار الأخرى التي تم تركيبها خلال العامين الماضيين ضمن تدخلات منظمة الأغذية والزراعة FAO، تركز فقط على تحذير الفلاحين من السيول ومن الجراد الصحراوي في بعض المناطق، وتستبعد السكان والمجتمعات المحلية على نطاق أوسع.

علاوة على ذلك، توجد "حوالي 62% من مواقع النازحين داخليًا المعرضة لخطر الفيضانات الحرجة أو الشديدة، التي تتم إدارتها من قبل كتلة تنسـيق وإدارة المخيمات (CCCM Cluster). ومع ذلك، فإن جميع هذه المواقع المُدارة، لا تمثل سـوى 30% فقط من اجمالي مواقع مخيمات النازحين بالبلاد. مما يعكس فجوة المعلومات وضـعف الاسـتجابة في مواقع النزوح غير المُدارة".[9] وإزاء ذلك، ينبغي على الجهات الفاعلة في اليمن (السـلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية الدولية) التركيز على التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، باعتبارها استراتيجيات رئيسية للاستجابة لتغير المناخ.

ولمحاولة فهم النزوح وتغير المناخ المرتبطين بالموارد الطبيعية، سعت هذه الدراسة، إلى التعرف على أثر تغير المناخ على النازحين الداخليين في اليمن، والتحقق من العلاقة بين تغير المناخ والنزوح الداخلي. ومعرفة الأسباب والعوامل من وجهة نظر أصحاب المصلحة. وفهم التأثيرات المناخية المباشرة. والآثار التراكمية والمضاعفة لتغير المناخ على النازحين. أعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي، من خلال استخدام استبيان، كأداة رئيسية لجمع البيانات. إلى جانب إجراء عدد من المقابلات النوعية، ومجموعات النقاش المركزة. وتم توزيع الاستبانة على عينة عشوائية مفردة مكونة من 310 من النازحين في 26 موقعاً من مخيمات النزوح، داخل أربع محافظات: مأرب، وحجة والمهرة وسقطرى. وتم تلقي 245 استبانة صالحة ومكتملة. فضلاً عن المقابلات النوعية وجلسات التركيز. وقد بلغ اجمالي المستجيبين مع أدوات الدراسة (الاستبانة والمقابلات ومجموعات النقاش 302 شخص. تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية .SPSS. وتم تفسير البيانات، والوصول لعدد من النتائج الهامة.

8 - EXUIDPs. (2024). Humanitarian Needs Report for Displaced Persons in Yemen, May 2024. Retrieved from Executive Unit for IDPs Camps Management: https://www.exuye.org/en/2073

9 - REACH & CCCM Cluster Yemen, (2024). National Flood Hazard Analysis of IDP Sites in Yemen. https://repository.impact-initiatives.org/document/impact/4365f8ab/REACH_YEM1904c_Presentation_CCCM-National-IDP-Site-Flood-Hazard-Analysis_April2024.pdf

النتائج الرئيسية

أثرت تغيرات المناخ وتقلباتها الشديدة، على 1,6 مليون من النازحين الداخليين المقيمين في المخيمات. وهددت استقرارهم. وتسببت بتضرر المأوى، وتأثر سبل العيش ومصدر الدخل لدى الكثيرين منهم. وقد قلصت الظواهر المناخية المتطرفة من توفر الخدمات الأساسية في تلك المجتمعات والمجتمعات المضيفة لها. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة، تعرض النازحين في محافظات مأرب وحجة والمهرة وسقطرى لظواهر التغيرات المناخية في 26 مخيماً من المواقع المشمولة بالدراسة، حيث أفادت الغالبية العظمى من النازحين المستجيبين بنسبة 99.2% أنهم شهدوا بشكل كبير تغيرات للطقس والمناخ في مواقع نزوحهم.

%13.9

من النازحين المستجيبين نزحوا بسبب التغيرات المناخية في مناطقهم الأصلية.

أظهرت النتائج الميدانية، أن نسبة كبيرة من النازحين الذين شملهم الاستطلاع (شكل 1)، حوالي 86.1% من المستجيبين في مأرب وحجة والمهرة وسقطرى، نزحوا في المقام الأول نتيجة للحرب والصراع. في المقابل، أفاد 13.9% من إجمالي المستجيبين أنهم نزحوا بسبب تأثير التغيرات المناخية في مناطقهم الأصلية. ومن بين النازحين بسبب التغيرات المناخية، عانى حوالي 10.2% من النزوح الناجم عن الفيضانات والانهيارات الأرضية، مما أدى إلى تدمير المساكن في مناطقهم الأصلية. بالإضافة إلى ذلك، نزح 3.7% منهم بسبب الجفاف ونقص هطول الأمطار في مناطقهم الأصلية، مما أدى إلى ندرة المياه وأثر على مصادر الدخل، مع تعطيل سبل العيش المختلفة مثل الزراعة والرعي والأنشطة الاقتصادية الأخرى..

وبينت النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن 94.3% من النازحين المستجيبين في مخيمات مأرب وحجة والمهرة وسقطرى قد تأثروا بالفعل بمجموعة واسعة من التغيرات المناخية التي تعرضت لها مجتمعاتهم. وعلى مستوى المحافظات، كان النازحين في المهرة وسقطرى، أكثر تأثراً بالمناخ المتغير وبنسبة 100% من المستجيبين. ويرجع ذلك إلى توالي الظواهر المناخية المتطرفة في المهرة وسقطرى، إذ كانت مقلقة وتنوعت خطورتها بين أعاصير مدارية، وعواصف شديدة وممطرة، وفيضانات، وانهيارات أرضية. وقد أثرت على الموائل والموارد الطبيعية التي يعتمد عليها السكان. إلى ذلك، كانت نسبة تأثر النازحين بتغيرات الطقس والمناخ في محافظة مأرب 95.5% من المستجيبين. في حين تأثر حوالي 90% من النازحين المستجيبين في مخيمات محافظة حجة بتلك التغيرات.

شكل 1 دوافع النزوح بحسب النازحين المشمولين بالدراسة %

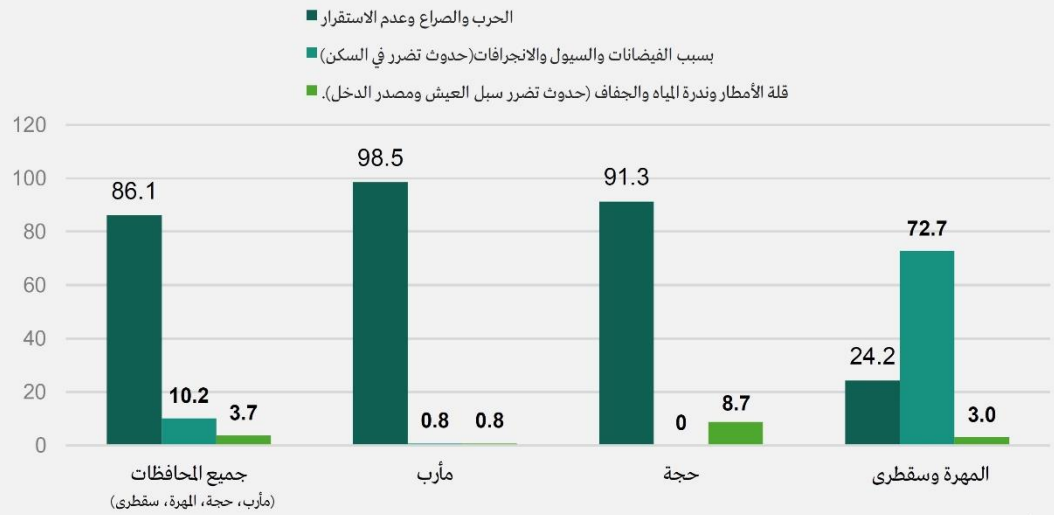

© حلم أخضر للدراسات والاستشارات البيئية، 2025.

في كل عام، وخلال مواسم الامطار الممتدة من مارس إلى أغسطس، يواجه النازحون داخليًا في مأرب وحجة والمهرة وسقطرى تغيرات مناخية متعددة، أثرت سلبًا على استقرارهم وسبل عيشهم. ولعل أبرز التغيرات المناخية التي لاحظها النازحين في مأرب، حجة، المهرة، وسقطرى، منذ اندلاع الصراع في مارس/أذار 2015، حتى نهاية سبتمبر/أيلول 2024، تركزت 91.4% منها في ارتفاع درجة الحرارة. وحوالي 84.5% في تغير مواعيد هطول الأمطار وزيادة كمياتها. كما شكلت 73.9% الأعاصير والعواصف الشديدة، والتي أصبحت من الأحداث المناخية المتوالية في اليمن، وخصوصاً في المناطق الشرقية المهرة وسقطرى. ومن بين الظواهر المناخية التي واجهت النازحين، كانت السيول والفيضانات المفاجئة بنسبة 49.8%. تليها موجات الجفاف 49.4%. ونضوب منسوب المياه في الآبار الجوفية و/أو تضررها بنسبة 35.1%.

بينت النتائج **شكل 2**، أن التأثيرات المناخية المباشرة الأكثر إلحاحًا، والتي فرضتها تغيرات الطقس وتقلباتها المستمرة، على مجتمعات النزوح الداخلي في محافظات مأرب، حجة، المهرة، وسقطرى، تركزت في العواصف الشديدة مثل العواصف الرعدية (والتي أثرت على 96.7% من النازحين المستجيبين)، والأمطار الغزيرة (التي أثرت على 93.1%)، والفيضانات المفاجئة (التي أثرت على 75.1%) (انظر شكل **2**). إن هذه التأثيرات المناخية تستلزم اتخاذ تدابير تكيف فعّالة من قِبَل الجهات الفاعلة، حيث ترتبط هذه الآثار بارتفاع أعداد الضحايا وتفاقم الخسائر والأضرار على أساس سنوي. ومن الضروري إدراك الضعف المتزايد لمجتمعات الخطوط الأمامية المعرضة بشكل غير متكافئ للآثار السلبية لتغير المناخ. فبالرغم من أن مجتمعات النازحين، بما في ذلك النساء، والأطفال، والمهمشون، وذوي الاحتياجات الخاصة، غالباً ما تكون الأقل مساهمة في مفاقمة أزمة المناخ. إلا أنها الأكثر تضررًا من تأثيراتها المستمرة. وهذا بالتالي يؤدي إلى تفاقم أزمة النزوح المناخي، ويخلق حلقة مفرغة من الصدمات المناخية والدمار البيئي داخل هذه المجتمعات.

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية في (**شكل 3**) أن تغير المناخ قد فاقم بشدة المعاناة الإنسانية التي يواجهها النازحون في مأرب وحجة والمهرة وسقطرى. تمثلت أبرز الاثار المضاعفة لتغيرات المناخ في نقص الغذاء وصعوبة الوصول إلى مساعدات الإغاثة وقد أثرت على 81.2% من النازحين المستجيبين. ويتفاقم هذا الوضع بسبب العواصف الشديدة والفيضانات المفاجئة التي تدمر الإمدادات. كما يؤدي ضعف الاستعداد للطوارئ وعدم كفاية الاستجابة الإنسانية إلى حرمان العديد من مواقع النزوح من الخدمات. حيث لا يتلقى سوى 720 مخيمًا من أصل 2284 مخيمًا للنازحين مساعدات دولية. وقد أدت الظواهر الجوية المتطرفة، بما في ذلك العواصف والفيضانات، إلى تدمير ملاجئ 74.3% من النازحين (شكل 3)، لا سيما في المناطق المعرضة للفيضانات حيث لا توفر المساكن المؤقتة سوى القليل من الحماية. ووفقًا للنقاشات مع مندوبي مجتمع النزوح في مأرب، دمرت الفيضانات 6,500 خيمة بالكامل خلال السنوات الأربع الماضية. إضافةً إلى ذلك، تضرر 175 مخيمًا وموقعًا بشكل كامل جراء الفيضانات المفاجئة في العام 2024. وفي محافظة حجة، تضرر 91 مخيمًا للنازحين بشدة جراء الفيضانات، حيث دُمرت 3,160 خيمة بالكامل، وتضررت 2,869 خيمة جزئيًا خلال السنوات الأربع الماضية. وفي المهرة، لا يزال ما يقرب من 5000 نازح معرضين بشكل مباشر لخطر الفيضانات في المخيمات.

ساهم تغير المناخ في تفشي الأمراض والأوبئة داخل مجتمعات النزوح، باعتبارها أحد الاثار المضاعفة لتغيرات المناخ في تلك المناطق. حيث أكد حوالي 73.1% من النازحين المستجيبين (**شكل 3**) بمعاناتهم وعائلاتهم من أوبئة الحُميات (كالملاريا، والشيكونجونيا، وحمى الضنك) والكوليرا والإسهال وأوبئة أخرى بسبب المستنقعات الناتجة عن مياه الأمطار والفيضانات ومياه الصرف الصحي الملوثة لها. ويزيد قلة توافر مرافق الرعاية الصحية العاملة والمتضررة جراء الصراع من تفاقم الأزمة الصحية على هذه المجتمعات. وعلاوة على ذلك، يؤثر انقطاع الكهرباء، إلى جانب تضرر الطرق جراء الانهيارات الأرضية والفيضانات على حوالي 68.2% و64.1% من النازحين داخليًا على التوالي، مما يحد من إمكانية الوصول إلى الموارد الأساسية والأسواق. (انظر شكل **3**)

إلى ذلك، تشير النتائج في (**شكل 3**) أن حوالي 61.2٪ من النازحين داخليًا في المحافظات الأربع التي شملها الاستطلاع، حددوا اندلاع الحرائق في المخيمات والملاجئ كمخاطر تراكمية متكررة، مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالتأثيرات المناخية. ولاحظ فريق الدراسة زيادة في حوادث الحرائق داخل مخيمات النازحين داخليًا في محافظات مأرب وحجة والمهرة تحديداً، مما أجبر النازحين داخليًا على البحث عن ملاجئ بديلة. تحدث حرائق المخيمات بسبب ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف، أو بسبب الفيضانات، أو العواصف، أو الرياح العاتية، أو الأعطال

الكهربائية، أو نتيجة ممارسات الطهي داخل الخيام باستخدام الحطب. وتتفاقم في الغالب بسبب غياب أدوات السلامة والوقاية من الحرائق (مثل طفايات الحريق، وبطانيات الحريق) في جميع مخيمات النازحين.

على سبيل المثال: خلال الفترة بين يناير 2020 ويونيو 2024، شهدت مخيمات مأرب وقوع 636 حالة حريق في الخيام، مما أسفر عن مقتل 36 شخص. وإصابة 89 آخرين، بمن فيهم الأطفال والنساء وفقًا لمسؤولي الوحدة التنفيذية للإدارة مخيمات النازحين (EXUIDPs). وفي محافظة المهرة، شهدت مخيمات النازحين داخليًا العديد من حوادث الحريق المتفرقة؛ كان آخرها في 4 نوفمبر 2024، في مخيم المهمشين بمدينة الغيضة. وقد واجه هذا المخيم العديد من حوادث الحريق على مدى العامين الماضيين. علاوة على ذلك، تسبب إعصار ساجار في مايو 2018 في اشتعال النيران في أحد المساكن بالمهرة، وأسفر عن مقتل امرأة. وفي ديسمبر 2022، أدى حريق ضخم نشب بمخيم المهمشين بطريق المطار في الغيضة إلى تدمير 65 خيمة، وتسبب بنزوح أكثر من 60 أسرة، وإصابة خمسة أفراد. وفي محافظة حجة، أفاد ممثلو منظمات غير حكومية في المقابلات عن حوادث حرائق متفرقة، بما في ذلك حريقان وقعا في أبريل 2019 ودمرا أربعة ملاجئ للطوارئ ومأوى مؤقت في موقعين يأويان النازحين داخليًا في مديرية عبس. كما وقعت حادثة أخرى في العام 2018 في مخيم المنجورة بمنطقة بني حسن، حيث اندلعت النيران في خيام النازحين، وتضررت منه أكثر من 10 عائلات. وفي مارس 2024، اندلع حريق في مخيم بمديرية عبس، شمال غرب محافظة حجة، مما أدى إلى وفاة طفل وإصابة والديه بحروق بليغة.

وفي سياق آخر، تُعدّ التوترات الاجتماعية أثرًا تراكميًا من التأثيرات المُضاعفة التي تفاقمها الظواهر المناخية المتطرفة والتي تؤثر على مجتمعات النازحين. أفاد حوالي 44.1% من النازحين المستجيبين (**شكل 3**) بزيادة التوترات الاجتماعية والتهديدات من المجتمع المضيف فيما يتعلق بقضايا الأراضي المرتبطة بالمخيمات، والتي غالبًا ما يملكها السكان المحليون. فبعد قرابة عقد من النزوح، يزداد الدافع لدى مالكي الأراضي للاستثمار في ممتلكاتهم واراضيهم، والتي تفتقر معظمها إلى عقود إيجار مكتوبة مع الجهات الفاعلة. إضافةً إلى ذلك، تنشأ التوترات الاجتماعية نتيجة التنافس بين النازحين والمجتمع المضيف على الخدمات والموارد الشحيحة. علاوةً على ذلك، أعرب حوالي 69.4% من النازحين المستجيبين (**شكل 3**) عن مخاوفهم المستقبلية من احتمالية زعزعة استقرار المجتمعات المضيفة نتيجة نزوحهم الطويل. مما قد يؤدي إلى زيادة التوترات الاجتماعية عليهم، نتيجةً المضاعفات التي يتسبب بها تغير المناخ. ويتجلى هذا بشكل خاص في المخيمات الواقعة في مأرب وحجة والمرتبطة بأراضي المخيمات غير المملوكة للدولة، فضلاً عن التنافس على الخدمات الشحيحة بالفعل.

العوامل النظامية المساهمة في مفاقمة الصدمات المناخية على المجتمعات في اليمن

تكشف نتائج الدراسة عن مجموعة من العوامل النظامية والمؤسسية التي تُسهم في تفاقم مخاطر المناخ التي تواجهها المجتمعات النازحة، بالإضافة إلى قضية تزايد النزوح الناجم عن تغير المناخ. تُوضح البيانات الميدانية أهم هذه العوامل، والتي تُمثل 82% من النازحين المُستجيبين، وهو غياب أنظمة الإنذار المُبكر (EWS) لتنبيه المجتمعات المحلية بفعالية من الكوارث المُتعلقة بالمناخ. بالإضافة إلى ذلك، لا تحتوي جميع مُخيمات الإيواء في اليمن على أنظمة إنذار مُبكر للحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك المُخيمات في محافظات مأرب والمهرة وحجة وسقطرى. يلي ذلك مباشرةً ضعف الوعي الرسمي بنسبة 80% بشأن شدة تغير المناخ والاستعدادات اللازمة للتخفيف من آثاره. ويُعتبر غياب السياسات المُتعلقة بالبيئة والمناخ ثالث العوامل المُساهمة، بنسبة 75.5% وفقًا للمُستجيبين من النازحين.

علاوة على ذلك، أشار المُستجيبين إلى غياب الحوكمة البيئية وعدم كفاية القدرات المؤسسية كعوامل إضافية تُساهم في مخاطر المناخ، بنسبة 75.1% من الإجمالي. يُعدّ نقص الدعم الدولي المُقدّم لليمن في مواجهة تغيّر المناخ عاملاً رئيسياً أيضاً، حيث يُمثّل 74.7%. والجدير بالذكر أن نقص تمويل الطوارئ المناخية المُدمج في الميزانيات الحكومية ومخصصات منظمات الإغاثة، إلى جانب انقسام السلطات المؤسسية والصراعات التنظيمية، يُمثّل 72.2% من العوامل المُساهمة في تفاقم الصدمات المناخية على هذه المجتمعات. بالإضافة إلى ذلك، يُعزى 69% من العوامل إلى محدودية الموارد المحلية المُتاحة للتصدي لتغيّر المناخ والتخفيف من آثاره. وأخيراً، يُمثّل ضعف التركيز على برامج بناء القدرات المحلية في مجال العمل المناخي والبيئي 59.2% من العوامل المُساهمة في تفاقم الصدمات المناخية على المجتمعات المحلية.

شكل 2 التأثيرات المباشرة للعواصف الشديدة والأمطار الغزيرة والفيضانات المفاجئة على النازحين المستجيبين في مأرب وحجة والمهرة وسقطرى %

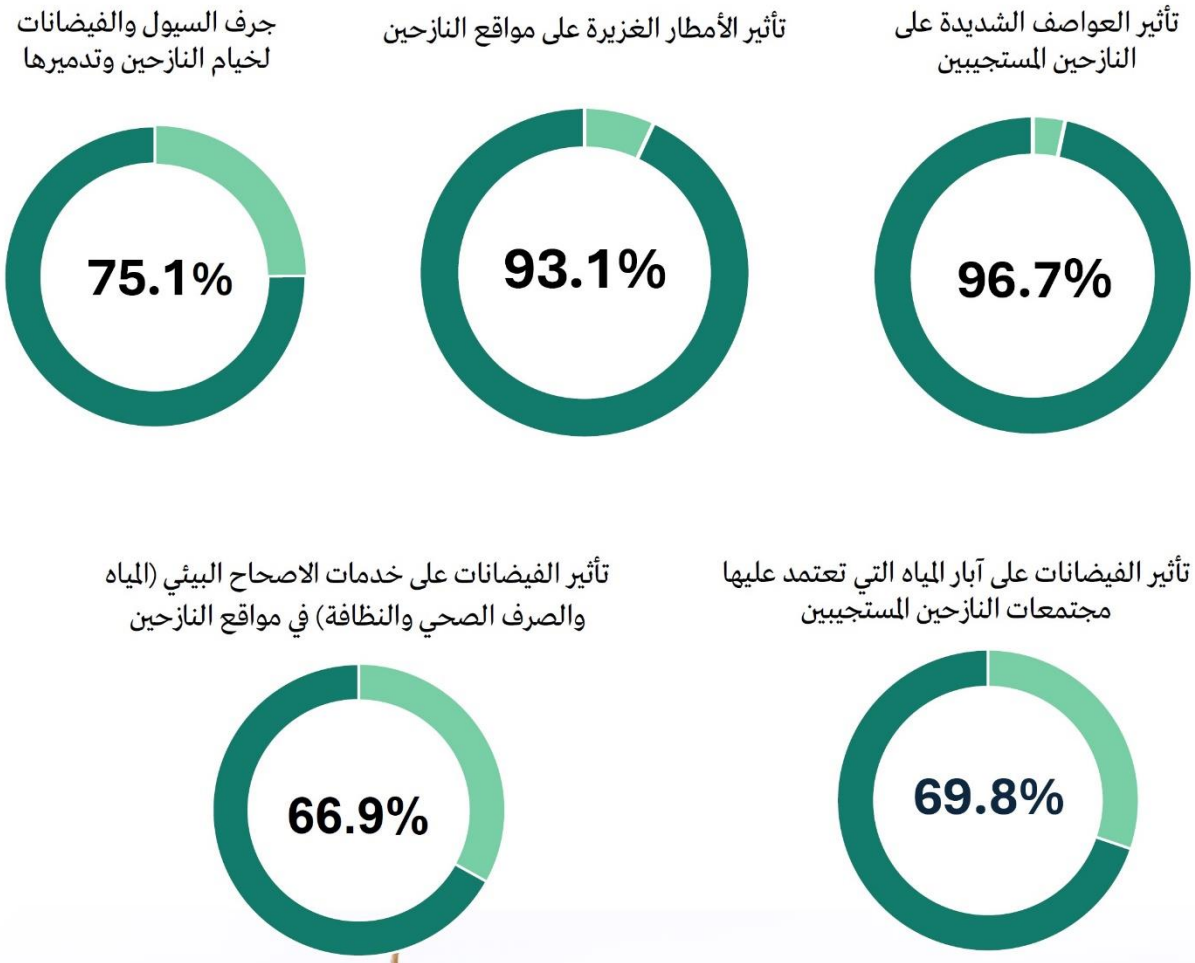

© حلم أخضر للدراسات والاستشارات البيئية

الصورة: خيمة أحد النازحين دمرتها عاصفة مطيرة، © حقوق الصورة: لحلم أخضر للاستشارات البيئية /بعدسة: عيسى أحمد

شكل 3 التأثيرات المضاعفة والتراكمية لتغير المناخ على النازحين المستجيبين في مخيمات مأرب وحجة والمهرة وسقطرى %

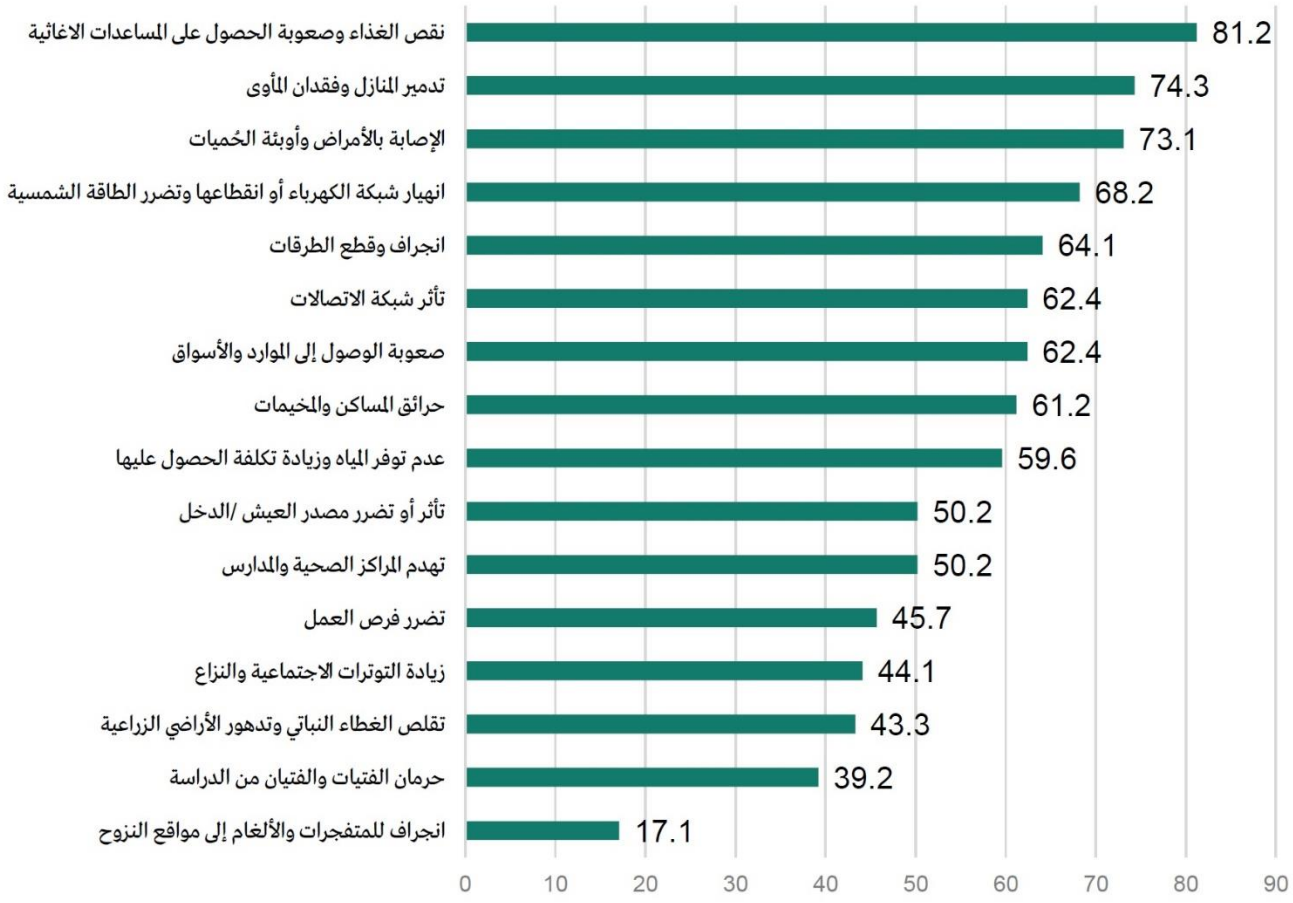

© حلم أخضر للدراسات والاستشارات البيئية
© Holm Akhdar for Environmental Studies & Consultancy, 2025.

شجرة دم الأخوين اقتلعتها الرياح الشديدة جراء الأعاصير التي ضربت سقطرى.
© الصورة لحلم أخضر/ عبد الغني خميس.

أجبرت المخاطر المناخية المتطرفة التي تعرضت لها محافظات مأرب، حجة، المهرة وسقطرى، الأسر النازحة إلى اعتماد إستراتيجيات تكيف غير قادرة على التكيف مع المخاطر المناخية. نظرًا لعجزها عن مواجهة مخاطر المناخ بفعالية. ومن اللافت للنظر أن 62% من النازحين المستجيبين في هذه المناطق لجأوا إلى تغيير المأوى، وعانوا من نزوح ثانٍ هربًا من الفيضانات والعواصف التي اجتاحت مخيماتهم. وبينما قد توفر هذه الاستراتيجية التكيفية راحة مؤقتة من التهديدات المناخية المباشرة، إلا أنها قد تُفاقم أزمة النزوح المناخي في البلاد. ومن بين هؤلاء النازحين، اختار 36% نقل مساكنهم داخل نفس منطقة النزوح، بينما اضطر 26% إلى النزوح مرة أخرى بحثًا عن ملاذ آمن في مناطق أخرى (انظر شكل 4). وكان قرار النزوح للمرة الثانية مدفوعًا بوقوع مستوطناتهم الأصلية في مناطق معرضة للفيضانات.

> **خلُصت نتائج هذه الدراسة إلى أن الظواهر المناخية المتطرفة في اليمن، دفعت أكثر من نصف النازحين إلى اعتماد استراتيجيات للتكيّف، غير قادرة على التكيف مع المخاطر المناخية.**

وجدت النتائج أن نسبةً ملحوظةً من النازحين المستجيبين (شكل 4)، تُمثل 27%، قد اتخذوا قرارًا مُتعمدًا بالبقاء في مخيماتهم، والتكيف، ومقاومة الفيضانات وتهديدات المناخ. وقد تعاونوا مع النازحين المحليين والمجتمعات المُضيفة للتخفيف من خطر الفيضانات من خلال بناء حواجز وحواجز ترابية أمام المخيمات لمنع تدفق مياه الفيضانات. كما تعاونوا مع النازحين والمجتمعات المُضيفة للتخفيف من خطر الفيضانات من خلال بناء حواجز وحواجز ترابية حول المخيمات. بالإضافة إلى ذلك، بادروا بتوعية سكان المخيمات من خلال تطبيقات مثل واتساب وغيرها، ونشر المعرفة حول مخاطر الفيضانات والرياح والعواصف، بالإضافة إلى تقديم إرشادات حول تقنيات مُحسّنة لتركيب الخيام. وقد استخدم 7% آخرون من النازحين داخليًا تقنيات الطاقة البديلة في مخيماتهم كوسيلة للتكيف مع مخاطر المناخ. وفي محافظات المهرة وسقطرى وحجة، اضطر 4% من النازحين داخليًا إلى تغيير مهنهم أو وظائفهم (انظر شكل 4)

كما كشفت نتائج الدراسة، عن ضعف الاستجابة لطوارئ المناخ، وعن ثغرات وقصور لدى الجهات الفاعلة (السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية). أفاد 57% من النازحين المستجيبين، أن السلطات والمنظمات الإنسانية، قامت بتنفيذ تدخلات محدودة لمساعدتهم على التكيف مع مخاطر المناخ. فيما أكد 43% من النازحين أن الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، لم تقم بأية تدخلات في مناطقهم؛ ولم توفر لهم الحماية من كوارث المناخ. وقد تركزت تلك المناطق التي لم تشهد استجابة كافية لمخاطر تغير المناخ من قبل الجهات الفاعلة في سقطرى والمهرة وفقاً لإفادة 67% من النازحين. و57% في حجة. وبنسبة 29% من المستجيبين في مأرب. حيث أن هؤلاء النازحين لم يلمسوا تدخلات ذات جدوى لمساعدتهم على التكيف مع تلك المخاطر التي أضرت بمجتمعاتهم

وبناء على النتائج، يمكن ملاحظة أن تدخلات السلطات المحلية والمنظمات الإنسانية في محافظة مأرب والمتعلقة بمواجهة آثار وتداعيات التغيرات المناخية كانت جيدة -نسبياً-، في حين كانت التدخلات محدودة جداً في حجة والمناطق الشرقية مقارنة بحجم مجتمع النزوح. ولا تفي باحتياجات النازحين. تركزت تدخلات السلطات المحلية في تقديم المساعدات للمتضررين، والتوعية بمخاطر التغيرات المناخية، والعمل على زيادة المساحات الخضراء في مخيمات النزوح. أما بالنسبة لخيارات معالجة مسببات المشاكل البيئية وتنفيذ مشاريع للحماية من مخاطر التغيرات البيئية والتي يمكن أن تسهم بصورة كبيرة في الحد من مخاطر المناخ، فكانت محدودة جداً.

بالإضافة إلى ذلك، تركزت حوالي 89.4% من مخاوف النازحين المستقبلية، حول انعدام الأمن الغذائي واتساع الجوع. في حين أن حوالي 88.6% من النازحين يخشون النزوح بسبب المناخ مجدداً، مع زيادة احتمالية نزوحهم من جديد إلى أماكن ووجهات غير معروفة. إلى ذلك، تتوقع الدراسة أن تشهد المحافظات اليمنية الأخرى التي لم تشملها هذه الدراسة، موجات جديدة من النزوح المناخي من المواطنين جراء الصدمات البيئية والمناخية. ويتمثل الخطر الثالث الذي يخشاه النازحين وبنسبة 73.9% في أن توفر الموارد المائية سيكون غير متكافئ، وشحيح في مجتمعاتهم.

شكل 4 استراتيجيات النازحين المستجيبين للتكيف مع التغيرات المناخية %

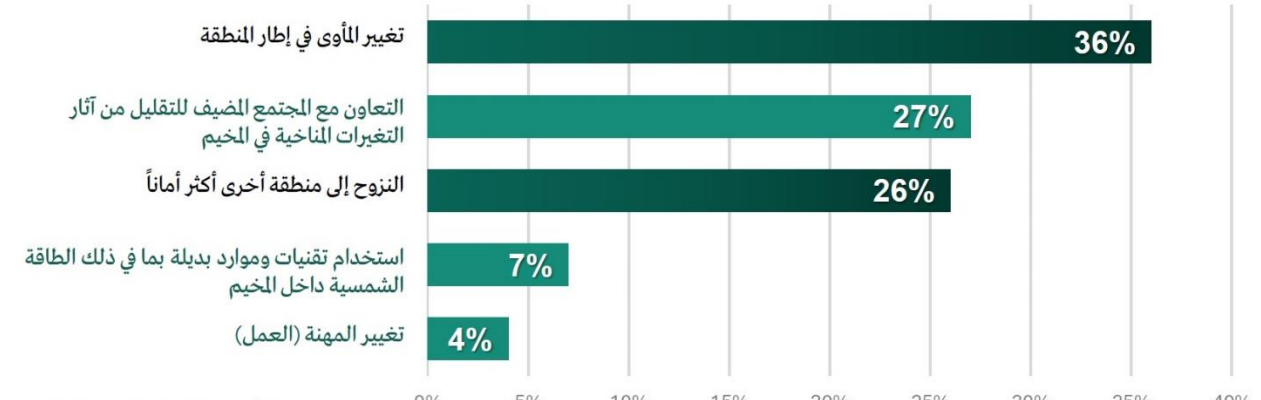

© حلم أخضر للدراسات والاستشارات البيئية. 2025.

شكل 5 تكيف النازحين مع المناخ بحسب المحافظة والنوع والعمر والمستوى التعليمي %

أ تكيف النازحين بحسب المحافظة %

ب تكيف النازحين بحسب النوع %

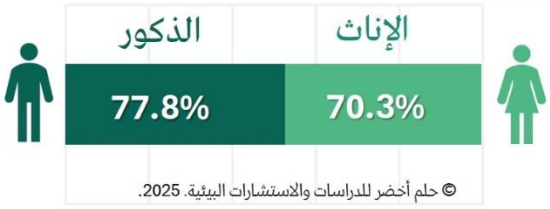

© حلم أخضر للدراسات والاستشارات البيئية. 2025.

ج تكيف النازحين بحسب الفئة العمرية %

د تكيف النازحين بحسب المستوى التعليمي %

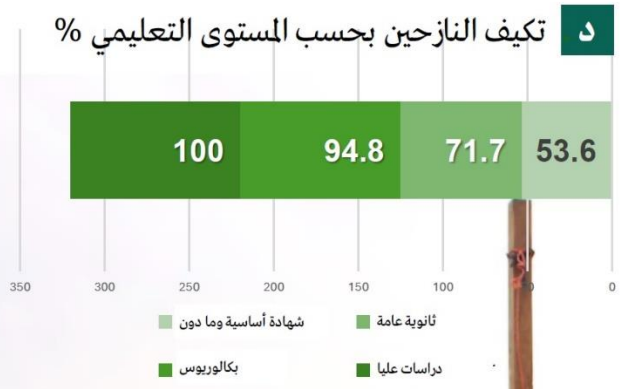

© حلم أخضر للدراسات والاستشارات البيئية، 2025.

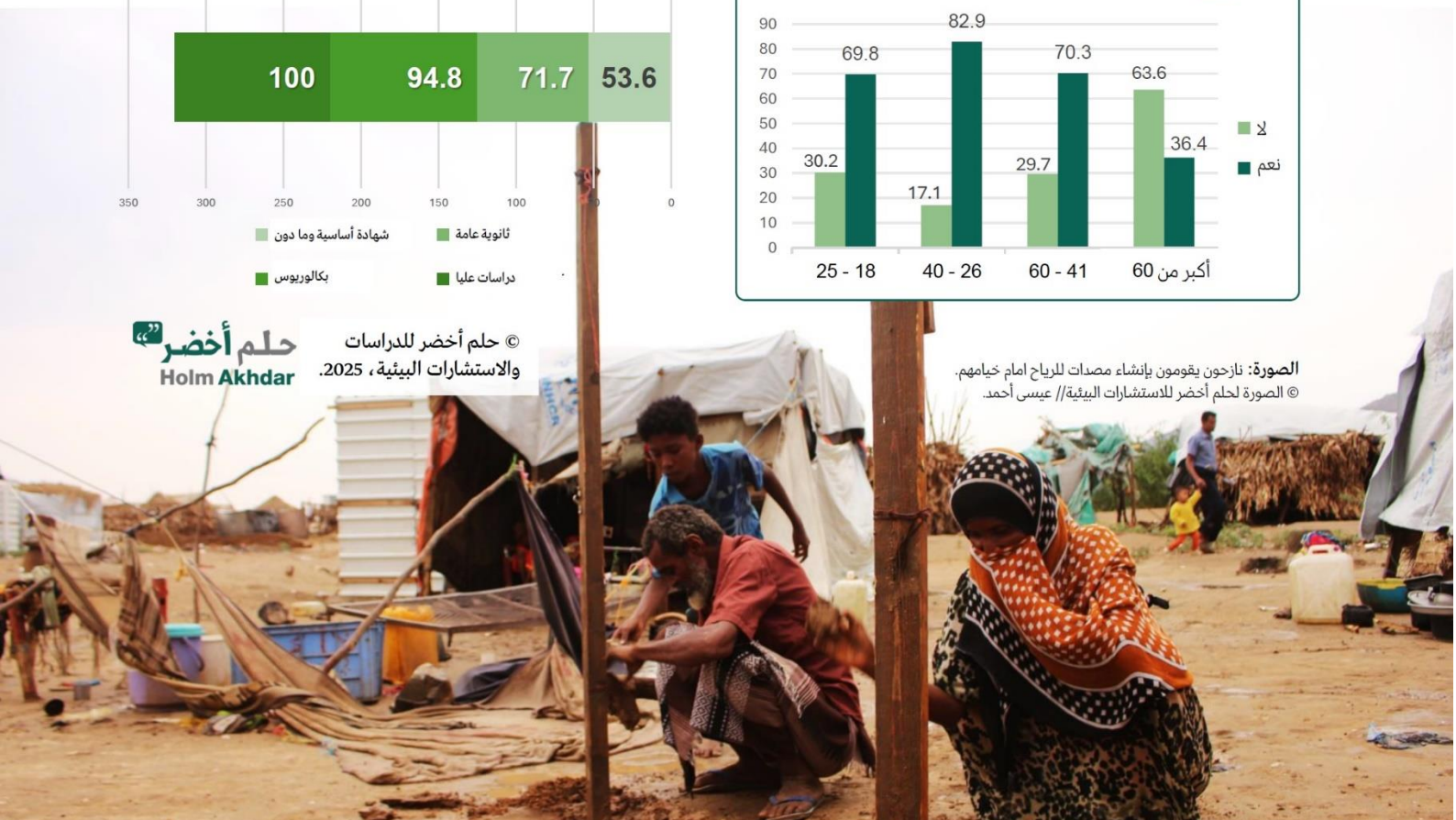

الصورة: نازحون يقومون بإنشاء مصدات للرياح امام خيامهم.
© الصورة لحلم أخضر للاستشارات البيئية// عيسى أحمد.

التوصيات

بناءً على النتائج، واستناداً إلى مخرجات الجلسات النقاشية والمقابلات النوعية، وتوصيات المشاركين من كافة أصحاب المصلحة، توصي هذه الدراسة بالآتي:

أولاً: توصيات إلى الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، وسلطاتها المحلية:

إلى رئاسة مجلس الوزراء:

- تعزيز آليات الحوكمة المتعددة المستويات، وفق نهج متكامل لإدارة المناخ، من خلال خطة يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الفئات الأشد ضعفاً في المجتمعات المحلية المتضررة.
- دمج موضوع تغير المناخ وعواقبه الخطيرة المحتملة، في مناهج التعليم في المدارس الأساسية.
- حظر البناء في المناطق غير المخططة، بما في ذلك البناء بمناطق الوديان، ومجرى السيول والفيضانات، والمناطق المجاورة للسدود المائية، أو للكتل الصخرية والطينية غير المستقرة. استجابة لتغير المناخ، والحد من الكوارث.
- تقوية دور الهيئات المتخصصة في مجال الكوارث الطبيعية مثل: مصلحة الدفاع المدني، خدمات الأرصاد الجوية، والهيئة العامة لحماية البيئة، هيئة المساحة الجيولوجية، مركز رصد الزلزال، وجمعية الهلال الأحمر.
- دعم الجامعات ومراكز البحوث لتحسين الإنتاج المعرفي حول تغير المناخ، وحلول التكيف والمرونة المناخية.

إلى الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين (EXUIDPs):

- تحديث السياسة الوطنية لمعالجة النزوح الداخلي، بحيث تشمل توفير الحماية لمجتمعات الخطوط الأمامية من تأثير الكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ؛
  - العمل على إيجاد حلول آمنة وشاملة وعادلة لنازحي المناخ، ودعمهم في إعادة بناء حياتهم، ومساعدتهم في العودة لمناطقهم الأصلية، أسوة بالنازحين من الصراع والحروب.
- إعداد خطة وطنية لمعالجة النزوح المناخي، تتضمن دمج مشاركة الفئات الأشد ضعفاً (بما في ذلك النازحين الشباب، والنساء، والمهمشين، وذوي الاحتياجات الخاصة، والمجتمع المضيف) في اقتراح الحلول.
- **وضع معايير لمخيمات النازحين داخلياً:** التأكد من أن المخيمات ومواقع استضافة النازحين، تتوافق قدر الإمكان، مع مبادئ التخطيط القائم على الحماية، فيما يتعلق باختيار الموقع وتخطيطه وتوزيع المساعدات وتصميم الخدمات. وينبغي أن تشمل الاعتبارات البعد عن النزاعات المسلحة أو مصادر العنف الأخرى، وينبغي أن تكون بعيدة عن مجرى السيول أو السدود؛ ومشاركة المجتمع المحلي في تخطيط قطعة الأرض؛ وتخصيص مساحة كافية لكل أسرة؛ والوصول الآمن إلى الغذاء والماء والحطب؛ والخدمات، كالشرطة ومكتب إدارة المخيمات والاصحاح البيئي والمدرسة والمراكز المجتمعية؛ وأدوات السلامة والوقاية؛ وإنشاء مساحة صديقة للأطفال.[10]

إلى وزارة المياه والبيئة (MWE):

- صياغة سياسات بيئية ومناخية تتضمن إجراءات تدعم تطبيق قانون حماية البيئة رقم (26) لسنة 1995. مع ضرورة تحديث برنامج العمل الوطني للتكيف (NAPA).
- التركيز على إدارة مخاطر المناخ في اليمن، وفقًا للسيناريوهات المحتملة للسنوات الخمس القادمة. بحيث يسهم في اتخاذ قرارات بناءً على بيانات المناخ ووضع خطط ملائمة للتخفيف من هذه المخاطر، والتكيف معها.
- تعزيز دور الهيئة العامة لحماية البيئة في العمل المناخي، وربطها بمحطات الرصد المناخي للمساهمة في إعداد تقارير تقييم المخاطر لمناطق تجميع مياه الفيضانات، وخاصة تلك الواقعة بالقرب من المراكز السكانية.
- إلزام المنظمات الدولية والمحلية والشركات الصناعية، بالامتثال لمتطلبات قانون حماية البيئة، وقانون المياه، والاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه والبرنامج الاستثماري (NWSSIP)، عند تنفيذها لمشاريع المياه والاصحاح البيئي، والطاقة. بما يضمن الحفاظ على البيئة والموارد، والاستخدام المستدام.
- تحسين جودة البيانات والتقارير الوطنية، حول الغطاء النباتي في اليمن، بحيث تكون البيانات متبوعة برصد مناطق تراجع الغطاء النباتي، وتدهور الأراضي والتربة الخصبة، واقتراح حلول لمعالجة التدهور البيئي.

[10] - GPCWG. (2010), Handbook for the Protection of IDPs, https://www.unhcr.org/media/handbook-protection-internally-displaced-persons-o

إلى السلطات المحلية في جميع المحافظات:

- التنسيق مع الجهات الفاعلة، من أجل إنشاء أنظمة الإنذار المُبكر من العواصف والفيضانات بحيث تشمل هذه الأنظمة كافة جميع مراكز ومديريات المحافظات.
- تكوين غرفة طوارئ مناخية في كل محافظة: تتمثل مهمة هذه الغرفة في جمع البيانات المناخية، وتحذيرات نشرات الأرصاد الجوية من الهيئات الوطنية، مع وضع خطة لمشاركة هذه التحذيرات مع السكان المحليين عبر وسائل الاتصال والاعلام (رسائل SMS، الراديو، التلفاز، ومنصات التواصل الاجتماعي) بما في ذلك مخيمات النزوح والإيواء في المحافظة.
- إعداد خطة طوارئ لإدارة الكوارث على المستوى المحلي بالتنسيق مع الجهات الفاعلة، وتحديد أولوية الاستجابة في أكبر مواقع إيواء النازحين المعرضة للفيضانات.
- بناء القدرات للفرق المحلية، في مجال الحد من مخاطر الكوارث؛ مع التركيز على إشراك قادة مجتمعات النزوح في التدريب على آلية الاستعداد المبكر للفيضانات (قبل وأثناء وبعد وقوعها) والتصدي لمخاطرها.
- الحد من ممارسات البناء العشوائي بشكل عام. ومنع إنشاء المخيمات على أية أراضي غير مملوكة للدولة، لتجنب النزاعات والتوترات الاجتماعية مستقبلاً.
- تعزيز أنشطة التشجير وغرس الأشجار في مواقع المحافظة بما في ذلك مواقع النزوح والمناطق المتصحرة.

ثانياً: توصيات إلى المجتمع الدولي والمانحين:

- تقديم الدعم الفني والتقني لوزارة المياه والبيئة، ودعم بناء القدرات في إعداد استراتيجية للحوكمة المناخية في اليمن، يشارك فيها جميع الأطراف ذات العلاقة بما في ذلك الفئات الأكثر ضعفاً بالمجتمعات المتضررة من المناخ.
- تزويد الأرصاد الجوية اليمنية بأدوات النمذجة التحليلية لتغيرات المناخ بغرض تمكينها من إعداد وتطوير سيناريوهات مناخية وطنية ومحلية، بالإضافة إلى التخطيط للمخاطر والكوارث.
- تقديم الدعم التقني للمؤسسات المختصة مثل (مصلحة الدفاع المدني، هيئة حماية البيئة، هيئة المساحة الجيولوجية، ومركز رصد الزلازل) بالمعدات والأدوات والأجهزة التقنية اللازمة، لتعزيز قدراتها على الحد من مخاطر الكوارث في المجتمعات المعرضة للخطر.
- الاستثمار في برامج التكيف التي تلبي احتياجات جميع القطاعات، ودعم المبادرات المجتمعية الإبداعية التي تقودها المجتمعات المحلية. بما يسهم في تخفيف الضعف المناخي في مجتمعات الخطوط الأمامية.
- الاستفادة من الشراكة القائمة مع الجهات الفاعلة لدعم توسيع نطاق أنظمة الإنذار المبكر الحالية، والتي تم تنفيذها في صنعاء وحضرموت. بحيث يشمل الدعم توسيع هذه الأنظمة في جميع المحافظات المتضررة، بالإضافة إلى مناطق التنوع البيولوجي والمحميات الطبيعية مثل سقطرى والمهرة.

ثالثاً: توصيات إلى المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة

إلى مكتب المنسق المقيم (RC) والفريق القطري للأمم المتحدة (UNCT)

- اعتماد خطط لطوارئ المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، في جميع مخيمات النازحين داخليًا في اليمن.
- دعم الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين داخليًا (EXUIDPs) في قضية المخيمات المهددة بالإخلاء القسري العاجل، وضمان سلامة النازحين المقيمين فيها.
- حث المنظمات وشركاء العمل الإنساني في اليمن على تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة للحد من المخاطر البيئية والاجتماعية التي قد تنجم عن مشاريعهم، مع السعي إلى وضع مؤشرات قابلة للقياس على أساس سنوي؛ بما يضمن الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية من جهة، والحفاظ على سمعة هذه المنظمات وقبولها الاجتماعي من جهة أخرى.
- تعزيز نهج العدالة المناخية، وحوكمة المخاطر والتوترات الاجتماعية الناجمة عن النزاع والنزوح المناخي، والتي قد تؤدي إلى تهيئة ظروف تزداد فيها احتمالات حدوث تدهور بيئي واسع قد يزعزع الاستقرار في المجتمعات.

إلى برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP)

- توسيع الدعم لبرنامج النقد مقابل العمل، وتحسين سبل العيش للنازحين في المناطق المتضررة، بما يضمن تقليل أوجه عدم المساواة، وإيجاد فرص عمل عادلة للأسر النازحة، تسهم في التخفيف من التأثيرات غير المتكافئة لتغير المناخ على الفئات الاشد ضعفاً. وتعزز التكيف مع تغير المناخ.
- توجيه جزء من الدعم نحو الحلول المبتكرة والمبادرات الإبداعية في العمل المناخي، بما يعزز التكيف والقدرة على الصمود لمجتمعات الخطوط الأمامية بما في ذلك النازحين والنساء والمهمشين وذوي الإعاقة والمجتمع المضيف.
- دعم برامج التدريب وبناء القدرات في مجال العمل المناخي، لمنظمات المجتمع المدني والمؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة، ومؤسسات التمويل الأصغر، والمبادرات المجتمعية، بما يعزز القدرة على الصمود والتكيف والمرونة.
- مواصلة الدعم لمشاريع التحول لمصادر الطاقة المتجددة، و/أو الاستثمار في برامج تحسين كفاءة الطاقة في المجتمعات المحلية الريفية والحضرية.

إلى المنظمة الدولية للهجرة (IOM)

- وضع خطة طوارئ مناخية لمواقع النزوح الداخلي، وتعميمها على جميع مواقع إيواء النازحين التابعة لمجموعة تنسيق المخيمات؛ بما في ذلك المواقع التي تديرها المنظمة الدولية للهجرة في اليمن.
- توفير أنظمة تصريف مياه الأمطار في المخيمات. مع تأمينها بمياه الشرب، وخدمات الاصحاح البيئي
- تزويد مخيمات النزوح بأنظمة الإنذار المبكر، والمعدات الأولية لمكافحة الحرائق، وخصوصاً المخيمات الأكثر كثافة سكانية، بما في ذلك المواقع التي تديرها المنظمة الدولية للهجرة.
- الاستثمار في تطوير القطاعات الاجتماعية، وحماية الفئات الأكثر ضعفًا.

إلى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)

- إيجاد آلية تنسيق موحدة بين وكالات الأمم المتحدة، والوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين داخليًا، والسلطات المحلية، لمعالجة فجوة البيانات المتعلقة بالنزوح الناجم عن تغير المناخ والاحتياجات الإنسانية. وضمان أن البيانات المجمعة شاملة وعادلة، بحيث تغطي الظاهرة وآثارها والحلول المقترحة
- تحسين تقديرات أعداد النازحين داخليًا جراء تغير المناخ في اليمن. ينبغي أن تكون البيانات أكثر شفافية وشمولًا وتفصيلًا فيما يتعلق بأنماط ودوافع النزوح الداخلي الناجم عن تغير المناخ.
- إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين، النازحين داخلياً بما في ذلك النساء والمهمشين وذوي الإعاقة والمجتمع المضيف، شكل أوسع، في عملية تقييم ورصد الاحتياجات، ومشاركة البيانات معهم، وإشراكهم في الحلول لتحدياتهم التي يعرفونها جيداً. وإيجاد الحلول لاحتياجاتهم بما يعزز من فاعلية الاستجابة.

References

Alshamiry, F. (2023). *Climate change in Yemen: risks, realities and solutions*. Retrieved from commonspace.eu. 9 February 2023: https://www.commonspace.eu/young-voices/climate-change-yemen-risks-realities-and-solutions

CCCM Yemen & REACH. (2024). *National IDP Site Flood Hazard-Analysis - Methodology note - Mar 2024.* Retrieved from ODP: https://data.unhcr.org/en/documents/details/108238

CCCM Yemen. (2023). *YEMEN - National Cluster Strategy 2023*. Retrieved from Camp Coordination Camp Management (CCCM): https://data.unhcr.org/en/documents/details/98374

EXUIDPs. (2024). *Humanitarian Needs Report for Displaced Persons in Yemen, May 2024*. Retrieved from Executive Unit for IDPs Camps Management, Aden, Yemen: https://www.exuye.org/en/2073

IDMC. (2024). *Country Profile: Yemen: Internal Displacements, Conflict, Violence Disasters. (2008 - 2022)*. Retrieved from Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC): https://www.internal-displacement.org/countries/yemen/

IFRC. (2024). *Yemen: Flood Operation Update 01 (14 Nov 2024).* Retrieved from International Federation of Red Cross: https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-flood-operation-update-1-mdrye014

UNHCR. (2010). *Handbook for the Protection of Internally Displaced Persons.* Retrieved from Global Protection Cluster Working Group: https://www.unhcr.org/media/handbook-protection-internally-displaced-persons-0

WFP. (2024). *What's Happening in Yemen? An Explainer on the Conflict and Its Impact on Civilian*. Retrieved from World Food Program USA: https://www.wfpusa.org/articles/whats-happening-yemen-explainer-conflict-impact-civilians/

Yuen et al.,. (2017). *Guide to Equitable, Community-Driven Climate Preparedness Planning.* Retrieved from Urban Sustainability Directors Network (USDN): https://www.usdn.org/uploads/cms/documents/usdn_guide_to_equitable_community-driven_climate_preparedness-_high_res.pdf

حلم أخضر
Holm Akhdar

© All rights reserved.

Holm Akhdar for Environmental Studies & Consultancy

contact@holmakhdar.com
www.holmakhdar.com